



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس

في تخصص الاقتصاد النقدي و البنكي

صيغ التمويل البنكي الإسلامي

دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة الوادي -

إشراف الدكتور :

أحمد تي

المؤطر بالمؤسسة :

الطاهر بن علي

من إعداد الطلبة :

• أيمن جديد

• يوسف أوبيري

• أحمد سبع

السنة الجامعية : 2018/2017

تمهيد

يعتبر التمويل الإسلامي منهجا للوساطة المالية حيث يركز حول تقديم الائتمان من خلال البيع و الإيجارات والمشاركات وهو أيضا منهج تمويل يلتزم بخاصتين تنبعان من كونهم موصوفا للإسلامية فهو أولا تمويل يركز على السلع والخدمات المفيدة للإنسان وبيئته ومجتمعه وما يحيط به، مستبعدا بذلك كل السلع والخدمات التي تسبب ضررا للإنسان و البيئة والمجتمع، فهو إذن تمويل يلتزم بالمبادئ الأخلاقية كما يهتم بدعم إنتاج وتداول واستهلاك الطيبات ويتجنب تمويل الخبائث، أما الخاصية الثانية فهي الواقعية في التمويل أي تمويل السلع والخدمات حقيقية وتجنب أية سلع وخدمات افتراضية فالتمويل الإسلامي يكون مقابل منفعة حقيقية تتولد من خلال العملية التمويلية عندما تكون مبنية على الأصول والسلع والخدمات الحقيقية التي تولد المنافع.

الإشكالية الرئيسية:

وبناء على ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى نجاعة صيغ التمويل التي تطرحها البنوك الإسلامية عموما، و في بنك البركة-وكالة الوادي- خصوصا ؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- ماهي الأسس والمبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي ؟
 - 2- ماهي أبرز صيغ التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية؟
 - 3- ما هي صيغ التمويل التي يركز عليها نشاط بنك البركة الجزائري -وكالة الوادي- ؟
- الفرضيات :

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم وضع الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى: تعمل البنوك الإسلامية على عدة صيغ للتمويل تختلف عن تلك الصيغ و الطرق التي تعتمد عليها البنوك التجارية .
- الفرضية الثانية: تعتبر صيغ التمويل الإسلامية متعددة و متنوعة و يمكن تكييفها و تطويرها بما يتناسب العمل المصرفي الإسلامي .
- الفرضية الثالثة: من بين مساهمات بنك البركة الجزائري -وكالة الوادي- في التمويل هو استخدامه لصيغة الإيجار .

أهداف البحث:

يمكن أن نوجز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- * بيان أهمية التمويل الإسلامي وحاجتنا إليه .
- * معرفة صيغ التمويل الإسلامي المختلفة .
- * الكشف عن صيغ وأنواع التمويل التي يتعامل بها بنك البركة الجزائري .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع إلى:

- الدور الكبير الذي تمثله البنوك الإسلامية من خلال صيغها التمويلية إضافة حقيقية في المجال المصرفي
- كون هذا الموضوع حديث الساعة.
- انتشار البنوك الإسلامية عبر مختلف دول العالم، حيث أصبح لها طابع عالمي، جعل الباحثين والمفكرين يولون اهتمام خاصا بها، إذ أنها أظهرت حصانة ضد الأزمات في الآونة الأخيرة .
- إبراز مرونة الصيغ التمويلية الإسلامية مع مختلف الأنشطة الاقتصادية .

أسباب اختيار البحث:

- ✓ إن أبرز الدوافع التي حفزتنا لاختيار صيغ التمويل الإسلامي موضوعا لمذكرتنا نابعة من واقع إطلاعنا على نماذج مختلفة من صور القلق لدى الكثير من المواطنين من شتى المستويات والثقافات
- ✓ رغبتنا الشخصية في التعرف أكثر على الاقتصاد الإسلامي، والنظام المالي في الإسلامي على وجه الخصوص صيغ التمويل الإسلامي.

حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية : تتجلى حدود الدراسة في معرفة أبرز و أهم صيغ التمويل لدى البنوك الإسلامية و قد اقتصر مجال دراستنا على بنك البركة الجزائري -وكالة الوادي- .
- ✓ الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية في فترة التربص خلال شهر أفريل 2018

المنهج المستخدم:

- ✓ تبعا لمتطلبات موضوع صيغ التمويل الإسلامي التي أملتھا الدراسة وطبيعة المعلومات التي يتناولھا لجأنا إلى منهجين لمعالجة الإشكالية و المعلومات التي توفرت لدي :
- المنهج الوصفي : كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لمختلف صيغ التمويل الإسلامي
- منهج دراسة الحالة : لضرورة وجود جانب تطبيقي لصيغة الإجارة و لا تبقى مجرد وصف نظري، قمنا بدراسة حالة تمويلية بصيغة الإجارة لبنك البركة – وكالة الوادي- لتوضيح المعلومات ومعرفة طبيعة هذه الصيغة الإسلامية المتبعة .

صعوبات الموضوع:

- هنالك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال دراسة موضوعنا هذا نذكر منها :
- ✓ صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك .

خطة البحث:

وفي معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين، يمكن أن نجمع محتوَاهما في ما يلي :

الفصل الأول بعنوان التمويل الإسلامي و أهم صيغه و قسم إلى مبحثين : المبحث الأول المعنون بماهيمة التمويل الإسلامي و يضم كل من مفهوم التمويل الإسلامي و أهم خصائصه و أهميته أما المبحث الثاني المعنون بصيغ التمويل الإسلامي و يضم كل من التمويل الإسلامي القائمة على الملكية و التمويل الإسلامي القائمة على المديونية .

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن الجانب التطبيقي لدراسة حالة بنك البركة الجزائري تحت عنوان بنك البركة بين التنظير و التطبيق حيث يتكون من مبحثين : المبحث الأول التعريف لبنك البركة الجزائري و يضم كل من النشأة و الخدمات المصرفية و الاجتماعية و هيكله التنظيمي و علاقته بالبنوك الأخرى أما المبحث الثاني بعنوان دراسة تطبيقية لبنك البركة – وكالة الوادي – يضم كل من الهيئة الشرعية التي تراقب المعاملات و أنواع الحسابات التي يستخدمها البنك و مراحل صيغة الإجارة لدى البنك .

تمهيد

يعتبر التمويل البنكي الإسلامي من أهم أنواع التمويلات الموجودة في الساحة البنكية وله عدة صيغ تختلف باختلاف أنواع التعاملات التي تقدمها تلك البنوك .

و قصد التعرف على هذا الموضوع و الإمام بجميع جوانبه بجميع جوانبه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم وأهمية وخصائص التمويل الإسلامي وكذا أهم الصيغ التمويل الإسلامي المتمثلة في المراجعة -المشاركة- الإجارة- الاستصناع.....الخ).

ومن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نقسمه إلى مبحثين من حيث المنهجية هما:

✓ المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

✓ المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

إن تمويل المشاريع أو تطويرها أو نجاحها يحتاج إلى تمويل ذات بعد أخلاقي والذي يتمثل في التمويل البنكي الإسلامي، فما هو التمويل الإسلامي وأهم خصائصه؟ وما هي أهميته؟

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

إن للمال في الإسلام وظيفة اجتماعية ذات أبعاد واسعة إلى جانب وظيفة اقتصادية، فهو يعتبر وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان، لذلك وضع الإسلام ضوابط لكسبه وإنفاقه. وإذا كان هذا الكسب والإنفاق يدخل في إطار عملية التمويل بالمفهوم الاقتصادي، فسوف نحاول معرفة من خلال هذا الفصل مفهوم المال وصولاً إلى مفهوم التمويل وأهم مصادره والمبادئ التي تحكمه في الاقتصاد الإسلامي.¹

✓ لغة : أي أعطيه المال، فالتمويل هو إنفاقه أي أمواله تمويلاً، أي أزرده بالمال.

✓ اصطلاحاً : تتضمن كلفة و مصدر الأموال وكيفية استعمالها و طريقة إنفاقها و تسيير هذا الإنفاق .

وبمفهوم آخر للتمويل الإسلامي: فهو من حيث المبدأ لا يختلف المفهوم الإسلامي للتمويل عن مفهومه التقليدي لكنه يركز على التمويل الحقيقي وبوجه خاص عن الطاقات البشرية

وبعبارة أخرى التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية كانت أو نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.²

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بجملة من الخصائص والميزات، تشكل في نظر الكثير من الدارسين مرتكز القوة والمرونة والتنوع لهذا التمويل. ولا يسعني هنا قبل الإشارة إلى هذه الخصائص إلا أن أنوه بتلك المرتكزات العقدية والأخلاقية للإسلام، والتي تجد مجال تطبيقها وتفعيلها في كل تكاليف الإسلام، وفي كل تصرفات المكلفين به كذلك. فثنائية الدين والدنيا، والدار الآخرة والأولى، ماثلة في كل أعمال المؤمنين بهذا الدين ونياتهم، لا يختلف العمل العبادي في ذلك عن غيره، فالكل حسنة وأجر، إن أريد به وجه الله، وإقامة الحق والعدل، وإرساء قواعد

¹ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي و اقتصادي، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، ط 1، جدة، 1991، ص 57.

² فتحة عقون، صبح التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 04.

الاستخلاف علي الأرض، قياما بأمر الله، وتنفيذا لإرادته¹.

وليس التمويل إلا إحدى هذه التصرفات، ووجهها من وجوه التعبدات، إن وجه نحو الخير، أو استخدم لوجه الله في جانب من جوانب البر. فبذلك تتحقق فيه أولي وأخص خصائص التمويل في الإسلام. أما الخصائص الأخرى للتمويل الإسلامي فنشير إليها في الآتي:

- 1. التمويل الحقيقي:** لعل أهم خصيصة من خصائص التمويل الإسلامي من الناحية الاقتصادية هي أنه مرتبط بصورة مباشرة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي فإنه خادماً للاقتصاد من خلال تعامله في الأصول الاقتصادية الحقيقية، ومن هنا فهو يسهم بشكل رئيس في تحريك وتسريع وتيرة الاقتصاد بصورة عامة، فكافة الصيغ الإسلامية في التمويل من مشاركة ومضاربة وإجارة وسلم واستصناع، إنما تصب كلها في هذا الإطار، وتخدم هذا الهدف.
- 2. عدم سلعية النقد:** وبناء على الخصيصة السابقة فإن التمويل الإسلامي يتعد كل البعد عن جعل النقود سلعة، عكسا لما عليه الحال في التمويل التقليدي، فللنقود في نظر الاقتصاد الإسلامي دور محدد، هي أنها: وسيلة للتبادل.

ومعيار للقيم، وقيمة للمتلفات، ولا يجوز أن تخرج عن هذا الدور المنوط بها، إذ أن جعل النقود سلعة سيجعلها عرضة لتقلبات الأسواق، وخاضعة بصورة أكبر لعوامل العرض والطلب، ومن ثم للرواج والكساد. وهو ما لا يتلاءم مع وظيفتها ودورها.²

- 3. تحريم الربك** واتساقا كذلك مع ما تقدم يحرم الإسلام كل وسيلة تمويل تحتوي علي الربا، باعتبار ذلك تسليعا للنقود، ومن شأن ذلك أن يعمل علي تضخيم النشاط التمويلي علي حساب النشاط الإنتاجي الحقيقي، وهو ما يناقض الهدف المنشود، في المذهب الاقتصادي الإسلامي .

- 4. التنوع:** يمتاز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي بتنوع الأساليب التي ينتهجها في أنشطته التمويلية، وبذلك تتعدد الخيارات والصيغ في التمويل الإسلامي، مما يوفر قدرا كبيرا من المرونة لأطراف العقد التمويلي، فهناك تمويل بالمشاركة، وتمويل بصورة ائتمان تجاري...

- 5. الغنم بالغرم:** وهذه قاعدة فقهية معروفة، معناها: أن المرء يتحمل غرم (أي يضمن مخاطر) المال الذي تحت يده، لقاء المنافع التي يحصل عليها منه، فإصلاح العقار الموقوف مثلا يقع علي من يريد سكنه، ومن هنا، فإذا كان الأصل في تنمية المال أن الشخص الذي يعمل في ماله يحصل علي منفعه، ويتحمل مخاطره، فإنه (إذا سلمه لشخص آخر لاستثماره أو ليتصرف فيه كيفما شاء، فإن هذا المال يدخل في ضمان الشخص المستلم لهذا المال،

¹ موسى آدم عيسى، أثر التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1985، ص147.

² محمود حسين الوادي عبد الله إبراهيم زال، تطوير الخدمات المصرفية، دار نسيرة، عمان، الأردن، 2002، ص47.

لأن حق صاحب المال في ذمته، فتكون له منافع، وعليه ضمانه) ومن هنا ينتقل التمويل من أسلوب العائد والضمان إلى أسلوب المشاركة والمخاطرة، فالمزايا والمكاسب في التمويل الإسلامي يستفيد منها جميع الأطراف، والمخاطر والخسائر كذلك واقعة علي عاتق الجميع، وهذا هو العدل والإنصاف .

6. رعاية المقاصد الشرعية: ينبغي أن تقوم الأنشطة التمويلية الإسلامية علي أساس دراسات الجدوى

الاقتصادية لأي مشروع يراد تمويله، وبما أن أنشطة جهات العجز الراغبة في التمويل محددة الوجهة، فإن علي جهة الفائض مراعاة المقاصد الشرعية في المشروع الممول، والقيام بالموازنة بين مختلف الأنشطة المراد تمويلها، حتى توجه مواردها إلي المشاريع الأكثر مردودية علي المجتمع، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فتقدم المشاريع الضرورية علي الحاجة، وتقدم الحاجة علي التحسينية، وهكذا... وبذلك تحقق تخصيصاً أمثل للموارد المالية، وتسهم في التنمية المستدامة للأمة والمجتمع¹.

7. الشفافية: لا يجوز في الإسلام الإقدام علي أي عقد يحتوي علي الغرر، إلا ما كان منه يسيراً، أو علي جهالة بالمعقود عليه، وكذلك في عقود التمويل، فيجب أن تخلو عقود التمويل من المحاذير الشرعية المعروفة في كتب الفقه.

8. القرض الحسن: ومن ميزات التمويل في الإسلام: القرض الحسن، وهو خصوصية إسلامية خالصة، ومثله الوقف والزكاة، وكل أعمال البر والإحسان في الإسلام كالصدقات التطوعية، وغير ذلك.²

المطلب الثالث: أهمية التمويل الاسلامي

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنمية يتبعها أو يعمل علي تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، و تتطلب هذه السياسة التنمية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية³.

و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياته، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق:

— توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

¹ فؤاد الصرطاوي، التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص، دار نسيرة، عمان، ط 1، 1999، ص 93 .

² عبد الفتاح دياب حسن، ادارة التمويل في مشروعات الأعمال، سلسلة مطبوعات المجموعة الاستثمارية العربية، ص 31.

³ محمود حسين الوادي، عبد الله ابراهيم زال، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل.....)¹

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فالمصارف الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي طرقاً وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال. ومن أبرز صيغ التمويل .

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية

أولاً: التمويل بالمضاربة

كلمة المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السير فيها، وتسمى عند أهل المدينة بالإقرا ض من كلمة قرض، وتعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد. وتعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها، كما أنها الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال. وبالنسبة للمضاربة المصرفية فهي شراكة بين عميل (مضارب) أو أكثر والمؤسسة المالية². بحيث يوكل الأول والثاني بالعمل والتصرف في ماله بغية تحقيق الربح، على أن يكون توزيع الأرباح حسب الاتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة، وتحمل المؤسسة المصرفية كافة الخسائر التي قد تنتج عن نشاطاتها ما لم يخالف المضارب نصوص عقد المضاربة.³

ثانياً: التمويل بالمشاركة

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده. أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة.

¹ محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والمحاسب لبيع السهم، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1998، ص67.

² أرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2007، ط2، ص40، 41.

³ شلهوب، محمد علي، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007، ط1، ص432.

تعرف المشاركة :¹

يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح . والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار.

ثالثاً: التمويل بالمزراعة

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض. وتمويل المصرف الإسلامي للمزراعة هو نوع من المشاركة بين طرفين:²

الطرف الأول: يمثل المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزراعة .

الطرف الثاني: يمثل صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل .

رابعاً: التمويل بالمساقاة

لغة: مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم الشخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتها، ويكون له من ريعها جزء معلوم .

اصطلاحاً : معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها. أو هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما والمساقاة مشروعة كالمزراعة وفيها سد حاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك، فجوزت المساقاة تحقيقاً لمصلحتهم.³

¹ شلهوب، محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 435.

² صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 177.

³ أرشيد، محمود عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

أولاً: التمويل بالمربحة

هي بيع يمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل ثمن شراءه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ما شابه ذلك والمربحة في المصرف هي تقدم طلب للبنك بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع. ويتميز بيع المربحة في المصرف بحالتين: ¹.

الحالة الأولى: هي الوكالة بالشراء مقابل أجر. فمثلاً يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة، بحيث يدفع ثمنها إلى المصرف مضافاً إليه أجر معين، مع مراعاة خبرة المصرف في القيام بمثل هذا العمل.

الحالة الثانية: قد يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف، بعد الاتفاق على تكلفة شرائها ثم إضافة ربح معلوم عليها. ويتضمن هذا النوع من التعامل وعداً من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها، ووعداً آخر من المصرف بإتمام هذا البيع طبقاً لذات الشروط. فالبيع الخاص للمربحة في المصرف يكون بصيغة الأمر للشراء.

ثانياً: التمويل بالإجارة

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة مثل السيارات والعقارات والأصول ذات القيم المرتفعة، ويمكن أن يستفيد منها العملاء بمختلف شرائحهم ².

دليل مشروع الإجارة: الإجارة مشروعة في القرآن و السنة و الإجماع 3.

في القرآن لقوله تعالى: " قالت إحداهما يا أبت إستأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين " (القصص 26) و أما السنة فأحاديثها كثيرة، منها ما رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، قال تعالى: " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى ثم عذر، و رجل باع حراً فأكل ثمنه و رجل إستأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره " .

1 إرشيد، محمود عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، 152 .

2 وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق، حلب، 2010، ط1، ص286.

3 مدونة ثعلوب المدونة الجزائرية الفاعلة ، مفهوم التمويل و مصادره في الاقتصاد الإسلامي ، 2018/03/19، www.tha3loub.blogspot.

كما أجمع أهل العلم على جواز الإجازة و أنها جائزة على منافع الإنسان، كما أنها جائزة على منافع الأعيان لأن الإنسان قد يحتاج إلى منافع الأعيان و لا يجد الثمن ليشتري العين (السلعة).

ثالثاً: التمويل بالسلم

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف. فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصرف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعته وتجارته. وبالتالي يصبح المصرف الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة لكي يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابع خاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها.¹

رابعاً: التمويل بالاستصناع

الاستصناع في اللغة طلب الصنعة، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصنع الشيء، أي دعا إلى صنعه. أما في الاصطلاح فهو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمن محدد ، وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل ، وبعد الانتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح.²

1 الخناوي، محمد صالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة، القاهرة، 2001، ص72.

2 أرشيد، محمود عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 117.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول التمويل الإسلامي الذي يتميز بجملة من الخصائص والميزات منه تمويلا يتم بالمرونة في التعامل والتنوع من حيث الصيغ والذي تكمن أهميته في انه يوفر مناصب شغل جديدة ويحقق التنمية الاقتصادية للبلاد.

كما حاولنا أيضا التطرق لبعض صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الملكية وكذا القائمة على المديونية التي تهدف كلها إلى تحريك عجلة التنمية.

تمهيد :

تعتبر مجموعة البركة تجمعا لعدة بنوك و شركات إسلامية منتشرة عبر العالم و تستثمر أموالها وفق الشريعة الإسلامية و قد أنشئ هذا التجمع بالمملكة العربية السعودية سنة 1979 و عقدت مجموعة البركة دورتها الرابعة بالجزائر ما بين 18-20 نوفمبر 1986 و أسفرت على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر و قد أطلق عليه بنك البركة الجزائري .

إن بنك البركة الجزائري يعتبر من أهم البنوك الإسلامية في الجزائر التي تشهد تطورا ملحوظا فيما يخص مجال التمويل الغير ربوي وفعليه فأننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم ملامح الأساسية .

✓ المبحث الأول : التعريف لبنك البركة الجزائري

✓ المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لمعاملات بنك البركة - وكالة الوادي -

المبحث الأول : التعريف لبنك البركة الجزائري

لقد أصبحت للبنوك الإسلامية في الجزائر دور بارز هام في تحريك عجلة التنمية والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني ومن بين هذه البنوك بنك البركة الذي أراد مؤسسه أن يكون له موطئ قدم إيجابي فما هي الخدمات المصرفية و الاجتماعية التي يقدمها البنك لعملائه ؟ و ماهي علاقته بالبنك المركزي ؟

المطلب الأول : نشأة بنك البركة

بنك البركة الجزائري هو بنك إسلامي يسعى إلى إثبات وجوده في ظل جو تنافسي حامي الوطيس ، وهو فرع من مجموعة فروع البركة العالمية التي أنشأت منذ 1981 وتعود ملكيتها لرجل الأعمال الشيخ " صلاح عبد الله كامل. تأسس بنك البركة الجزائري في شكل شركة مساهمة في إطار أحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالقرض والنقد وذلك في 20/05/1990 برأس مال يقدر ب: 500000000 دج موزع بنسبة تسجيلها في السجل التجاري رقم 91/30500.

يعد بنك البركة أول بنك أجنبي ظهر في الجزائر وتخضع النشاطات البنكية التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية ، وتطورت أعمال هذا البنك الذي يقع مقره بالجزائر العاصمة تطورا محسوسا في مجال التمويل غير الربوي .

بدأت انطلاقة بنك البركة بوكالة واحدة هي وكالة عميروش (الخطابي حاليا) وذلك في سبتمبر 1991 تلتها وكالة تلمسان في أوت 1994 ثم وهران في أفريل 1995 وبعدها غرداية في جانفي 1996 ، ثم بئر خادم في سبتمبر 1996 ثم سطيف في أفريل وقسنطينة في ماي 1999 وأخيرا باتنة في جانفي 2003 و عنابة في مارس 2003 و هي تهدف بالتدريج إلى تغطية كل التراب الوطني في أقرب الآجال .¹

¹ غلاب فاتح، قاصب عبد الرحمن، محاسبة البنوك التجارية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري" ، مذكرة ماستر، الجزائر 2009، ص 81.

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية و الاجتماعية لبنك البركة الجزائري

يقوم البنك في سبيل تحقيق غاياته بالأعمال التي تمكنه من تحقيق تلك الغايات، وذلك عن طريق العمل في المجالات التالية :

أولاً : الخدمات المصرفية :

يمارس بنك البركة الجزائري سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الجزائر وخارجه جميع أوجه النشاط المصرفي أو المستحدثة مما يمكن للبنك أن يقوم به في نطاق التزامه المقرر ويدخل في نطاق النشاط ما يلي¹:

- قبول الودائع النقدية .
- فتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة .
- تحصيل الأوراق التجارية .
- تحويل الأموال في الداخل والخارج .
- فتح الإعتمادات المستندية وتبليغها .
- إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي .
- التعاملات بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر والحاضر .

ثانيا : الخدمات الاجتماعية :

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين مختلف الجمعيات والأفراد وذلك عن طريق الإهتمام بالنواحي التالية :²

- تسيير الحساب الخاص بصندوق الزكاة .
- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية .
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية .

¹ - رخ زين العابدين، وآخرون، معاملات البنك البركة بين النظري والتطبيق، مقال منشور، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص 4.

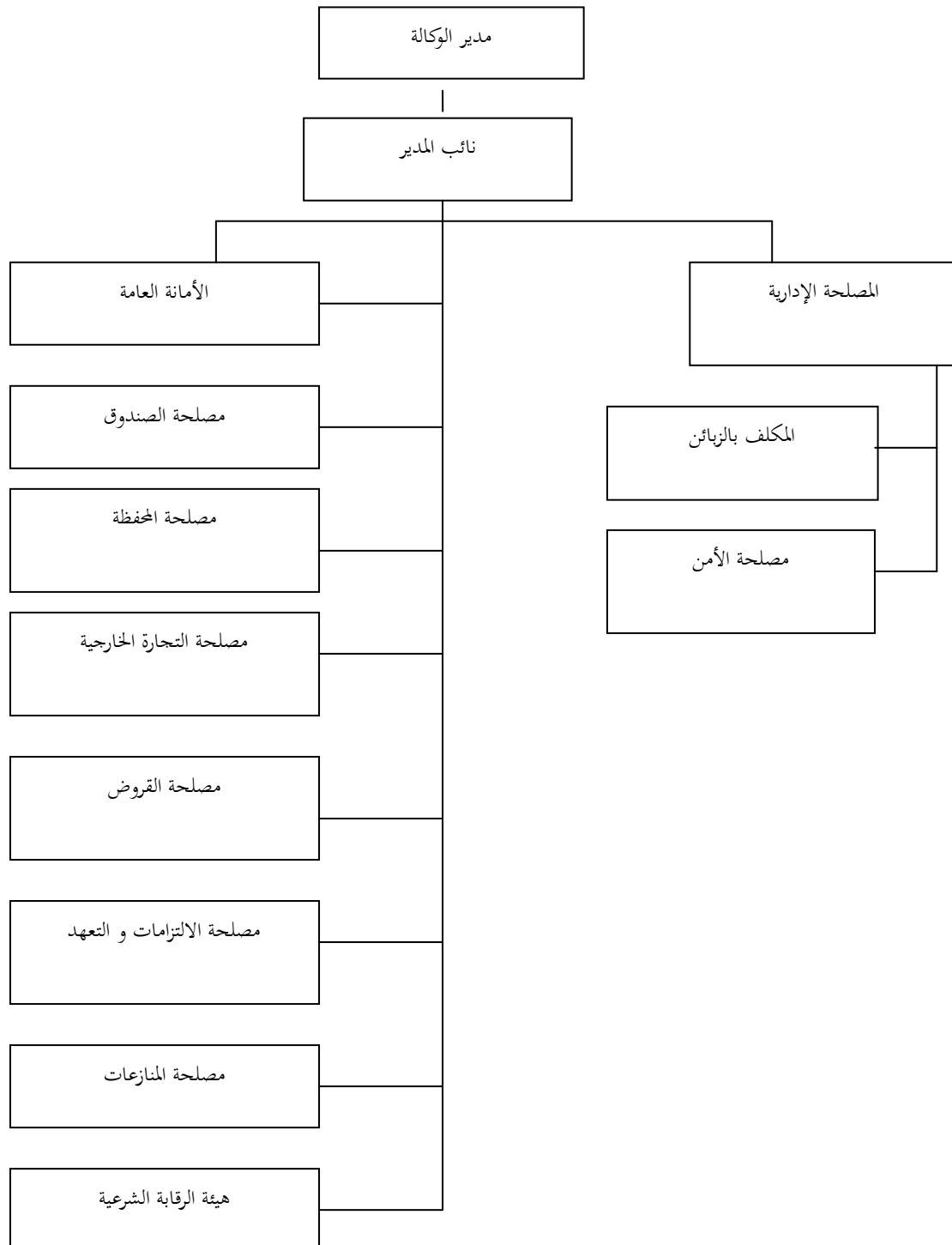
² - نفس المرجع السابق، ص 4.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك البركة

يعتبر الهيكل التنظيمي عاملا أساسيا في توضيح مستويات داخل البنك والعلاقة بين مختلف الهياكل وفي مطلبنا هذا سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري بالنسبة للمديرية العامة وأحد وكالاته كالآتي¹ :

¹ مسعود مراد، مرغاد عبد الحق، صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك البركة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 67.

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لبنك البركة



المصدر: مسعود مراد، مرغاد عبد الحق، مرجع سابق، ص 72.

أولاً: مجلس الإدارة :

يتكون هذا المجلس من ستة أعضاء، ثلاثة منهم يمثلون بنك البركة والتنمية والآخرين ممثلون لمجموعة البركة والمملكة العربية السعودية ويتم تعيين رئيس المجلس من طرف الأعضاء ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالمهام التالية :

أ - مجلس الإدارة هو الهيئة والمسيرة للبنك فهو يتمتع بسلطات واسعة في التدخل المباشر باسم المؤسسة عن طريق رئيسه .

ب - يمكن أن يفوض عن طريق رئيسه لجزء أو لكل سلطاته للمديرية العامة للبنك .

ج - يقوم بتعيين أعضاء المديرية العامة وكذا تحديد أجورهم أو العلاوات المرتبطة بطبيعة وضعيتهم .

ثانياً : المديرية العامة :

تتكون من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء مساعدون ومديري قسمين منصبين من طرف مجلس الإدارة العامة باقتراح من المدير العام .

- وتقوم المديرية العامة في إطار إرساء السياسة العامة للبنك بتسيير هذا الأخير وفق توجيهات وقرارات مجلس الإدارة ومن هذا المنظور فهي تكلف بتطبيق ما يلي :

أ - التنظيم العام للبنك والعلاقة مع الزبائن .

ب - قواعد تسيير الموارد البشرية والعتاد .

بالإضافة إلى ذلك فهي مكلفة بتقديم تقرير سنوي لنشاطات مجلس الإدارة بسبب الوضعية المحاسبية والمالية للبنك قبل انقضاء مدة سقأشهر من فترة نشاط السنة الماضية .

ثالثاً: البنايات المركزية : تتمثل البنايات المركزية في المديريات المركزية التالية :

أ - مديرية المفتشية العامة والمراجعة : تضم فرعين :

- المديرية الفرعية للمراقبة والمراجعة .
- المديرية الفرعية للتحليل والتقييم .

وهي خاضعة لنائب المدير و المسؤول عنها وهي مكلفة بما يلي ¹:

1- تنظيم مهمات المراقبة والتفتيش .

¹ مسعود مراد، مرغاد عبد الحق، المرجع سابق، ص 67، 68.

2- نقل التقارير الناتجة عن المراقبة إلى المدير العام .

3- توجيه إقتراحات إلى المدير العام حسب ماتم ملاحظته أثناء التفتيش .

4- ضمان تطبيق القواعد الأساسية التي يقوم عليها البنك .

ب - مديرية الإدارة العامة: وتضم هي الأخرى مديرتين فرعيتين .

- المديرية الفرعية للوسائل العامة .

- المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين

ومديرية الإدارة العامة هي التي تسيّر عمليات البنك تحت وصاية مجلس الإدارة وتكمن مهامها فيما يلي :

1- المساهمة في تطوير وتحسين سياسة الموارد البشرية .

2 - تحديد مخططات العمل وتكوين العمال .

3- تحقيق برامج الإستثمار في إطار السياسة العامة .

ج - مديرية المحاسبة والخزينة: وتضم ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للمحاسبة .

- المديرية الفرعية للجزئية والقيم المنقولة .

- المديرية الفرعية لمراقبة التسيير .

هذه المديرية موضوعة تحت مسؤولية المدير المركزي، وتمثل مهامها فيما يلي¹:

1- إنشاء وثائق محاسبية قانونية للبنك وهذا في إطار القواعد المحاسبية المفروضة من طرف البنك المركزي .

2- ضمان تسيير فعال للخزينة .

3- دراسة الأرباح وكيفية توزيعها على العملاء .

د - مديرية الإعلام الآلي وآلية النقد : تضم مديرتين فرعيتين :

*المديرية الفرعية للدراسات والتطوير.

* المديرية الفرعية لمعالجة الإعلام الآلي وآلية النقد.

¹ . مسعود مراد، مرغاد عبد الحق مرجع سابق، ص ص 67، 69 .

وهي مكلفة بإتباع أشغال التسيير الإداري، المالي، المحاسبي والإعلام الآلي وهي تحت مسؤولية المدير المركزي ومن أهم مهامها تحديد وتطوير برنامج تنمية الإعلام الآلي في البنك.

هـ - مدير المؤسسات الكبيرة والمتوسطة : ¹تضاف إليها إدارة المؤسسات الصغيرة وكلتاها تابعتان لنائب المدير العام وهي مكلفة بعدة مهام أهمها :

1. تعرف مختلف استعمالات أنواع التمويل المطبق من طرف البنك بمراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية.

2. وضع نظريات ووسائل للحماية من المخاطر.

3. تلقي ملفات التمويل من طرف الوكالات ووضعها قيد الدراسة.

ن - مديرية المتابعة ومراقبة التعهدات والعلاقات مع الزبائن :

هي تابعة وتحت إلى نائب المدير العام والمكلف بإتباع النشاطات المالية ، والأعمال الخارجية والمصالح القضائية وتحت مسؤولية المدير المركزي وهي مكلفة بعدة نشاطات أهمها :

1- التأكد من احترام شروط الترخيص بالتمويل (القرض، الربح، الضمان، مساهمة الزبون في البنك).

2- المساهمة مع الوكالات التابعة للبنك في تحصيل الديون.

و- مديرية الشؤون القانونية والتنظيم : تضم مديرتين فرعيتين .

* المديرية الفرعية للمنازعات.

* المديرية الفرعية للدراسات القانونية والتنظيم.

تحتم هذه الإدارة بتنفيذ عدة مهام تتمثل فيما يلي :

1- السهر على إجراءات التعاقدية للبنك والمتعاقدين .

2- توجيه و تأطير شبكة الإستغلال قضائيا .

ي - مديرية الشؤون الدولية : تضم كذلك مديرتين فرعيتين :

* المديرية الفرعية للعلاقات الدولية.

* المديرية الفرعية للعمليات الخارجية.

تأتي هذه المديرية تحت مسؤولية المدير المركزي ونائبه وهي مكلفة بـ:

¹ مسعود مراد، مرغاد عبد الحق، مرجع سابق، ص 69، 70.

1- تسيير التمويل الخارجي لمطابقة السياسة المقررة من البنك في هذا المجال.

2- توجيه و تأطير شبكة الاستغلال في مجال عمليات التجارة الخارجية.

ص - مديرية النظيم والدراسات والتطوير : وتضم فرعين¹ :

* المديرية الفرعية للتنظيم والدراسات .

* المديرية الفرعية للتطوير والتسويق .

تهتم هذه الإدارة بتنفيذ عدة مهام وتحت سلطة المدير المركزي وهي:

1 - إجراء الدراسات اللازمة في إطار تحسين التنظيم في البنك.

2 - نشر النصوص القانونية الداخلية للبنك.

ر- مديرية المجمع : تضم فرعين :

* مديرية فرعية للتنشيط التجاري .

* مديرية فرعية للتقييم والتطوير.

هذه الإدارة موضوعة تحت مسؤولية المدير المركزي وهي مكلفة بالمهام التالية وهي:

1 - التطرق إلى الدراسات اللازمة المتعلقة بتنمية وتطوير المجمع.

2- المساهمة في تحسين السياسة التجارية للبنك والسهر على تطبيقها.

هـ - مصلحة القروض : هي تحت مسؤولية رئيس المصلحة، وهي مكلفة بالمهام التالية:

1- دراسة ملفات طلب القرض.

2- الموافقة على الملفات المدروسة.

3- التنسيق مع المديرية العامة ومصلحة الالتزامات على سير عملية القرض في البنك.

ي - مصلحة الإلتزامات: تتمثل مهامها في ما يلي²:

1- إثبات فتح وغلق الحسابات.

2 تسيير ومتابعة التمويل على حسب التصريح.

¹ . المرجع السابق، ص 70.

² . المرجع السابق، ص 71.

3- جمع المعلومات والإحصائيات الخاصة بعمليات التمويل في فترات صعبة و التأكد من أنها توجه إلى موضع التمويل.

- القيام بالإحصائيات الخاصة بعملية التمويل.

ن - مصلحة المنازعات:

تختص هذه المصلحة في متابعة المنازعات في متابعة المنازعات التي قد تحصل بين البنك وعملائه بسبب عدم الالتزام بالعقد المبرم ومتابعة كافة الإجراءات القانونية.

ر - هيئة الرقابة الشرعية: وهي موجودة على مستوى مديرية الشؤون القانونية والتنظيم التي تعمل على مراقبة عمل البنك إضافة إعطاء فتاوى فيما يخص العمل ونظم شؤون العمل ونظم هذه الهيئة إلى المسيرين علماء الدين.

المطلب الرابع : علاقة بنك البركة بالبنوك الأخرى

أولا : علاقة بنك البركة بالبنك المركزي

طبقا لقانون النقد و القرض فإن بنك البركة الجزائري يخضع لقانون المصرف الجزائري حسب ما تنص عليه المادة 92 من قانون النقد و القرض يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يجب على كل بنك احترامها بشكل دائم و الالتزام بوضع احتياطي قانوني و في حالة عجز ميزانيته فإنه مضطر إلى الاقتراض من البنك المركزي بفوائده .

و يعطي البنك المركزي بعض الامتيازات لبنك البركة على غرار البنوك الأخرى و على سبيل المثال يسمح له بالاستثمار في مجالات المتاجرة و المراجعة التي تقرها الشريعة الإسلامية، فيما لم تطلب البنوك التقليدية العمل بهذه الصيغ ما عدى بنك الخليج الجزائري فقد قام مؤخرا بفتح شبك للمعاملات الإسلامية .¹

ثانيا : علاقة بنك البركة بالبنوك التقليدية

تمثل علاقة بنك البركة الجزائري بالبنوك الأخرى في عمليات تحصيل و دفع الشيكات حسب ما تنص عليه الإتفاقيات بين بنك البركة الجزائري و باقي البنوك الأخرى فقبل سنة 2006 كانت البنوك مجبرة على فتح حسابات لها عند بعضها البعض لكن بعد هذا التاريخ أصبحت الحسابات موجودة لدى البنك المركزي فيما يعرف بالمقاصة الإلكترونية و أصبحت التحويلات داخلية على مستوى البنك المركزي مصحوبة بعمولة .²

¹ رز زين العابدين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² نفس المرجع السابق، ص 08.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمعاملات بنك البركة - وكالة الوادي -

إن لبنك البركة الإسلامي الجزائري (وكالة الوادي) مجموعة من الصيغ و المعاملات التي يعتمد عليها في تعاملاته مع عملائه و من هذه الصيغ الإجارة التي اعتمدها كدراسة تطبيقية لموضوع بحثنا.

المطلب الأول: تقديم لبنك البركة الجزائري - وكالة الوادي -

أولا: التعريف بالوكالة

هي وكالة تجارية فتحت أبوابها في 2011/05/10 يقع مقرها في حي الأصنام بالوادي تقوم بكافة العمليات المصرفية:¹

- استقبال الودائع.

-تسيير وسائل الدفع.

- منح القروض.

تتكون من مدير و نائب المدير و سكرتارية و مجموعة من المصالح تتمثل في :

✓ مصلحة الصندوق .

✓ مصلحة المحفظة .

✓ مصلحة التمويلات.

✓ مصلحة التجارة الخارجية .

✓ مصلحة المراقبة.

ثانيا: دور الوكالة في عمل البنك: تشكل الوكالة الهيكل القاعدي للاستغلال في عمليات بنوك الإيداع و الائتمان و تعتبر مركز للتكاليف و الإجراءات كما أنها تمثل في حد ذاتها محل تجاري و هي مجبرة على تطويره، ويمكن استخلاص دور الوكالة في النقاط التالية:²

✓ يمكن اعتبار الوكالة محرك رئيسي في نشاط البنك حيث يجب أن تضمن كل الخدمات المطلوبة

من العملاء و هذا لجذبهم و كسب احترامهم.

✓ صورة البنك ككل تعتمد على مرودية الوكالة بصفة خاصة .

¹ بن علي الطاهر، نائب مدير بنك البركة، الهيئة الشرعية التي تراقب شرعية معاملات بنك البركة و أنواع الحسابات التي يستخدمها البنك، الوادي ، (مقابلة شخصية) يوم الأحد 22 افريل 2018، 11.00.

² مرجع سابق نفسه .

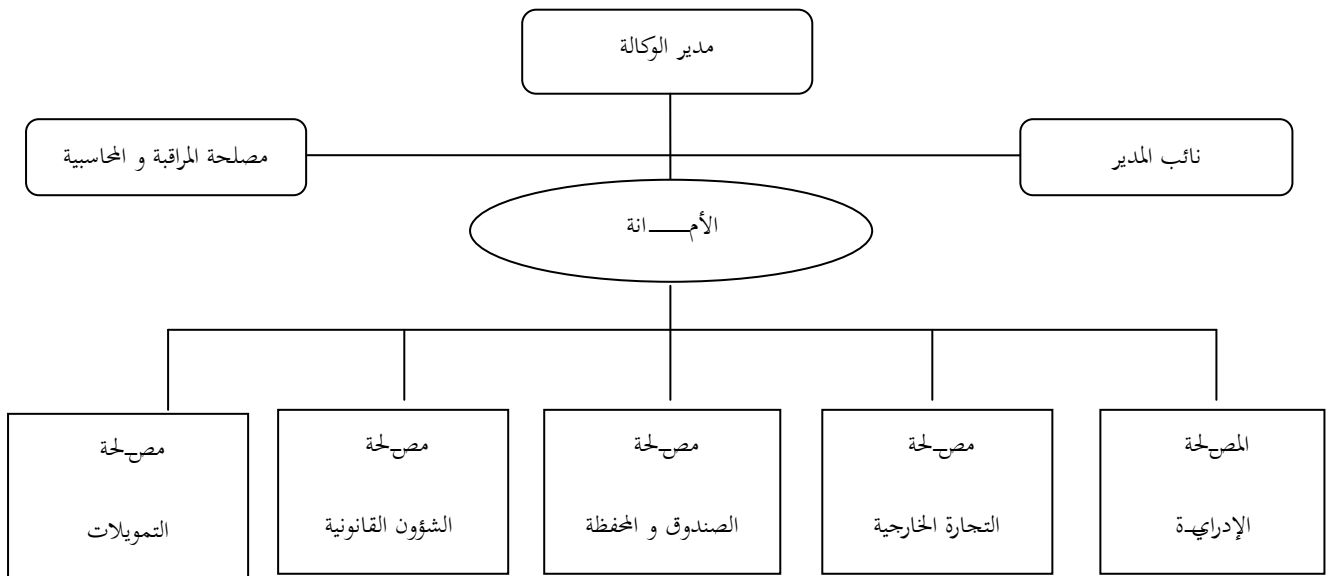
✓ للوكالة دور هام في الإعلام و تقديم النصائح و ذلك بهدف التطوير و كذا القضاء على التعقيدات الاقتصادية و الرجعة للخبرة المحدودة للأعوان الاقتصاديين في التحكم في مشاكل التمويل.

✓ دراسة و تحليل ملفات التمويل و التكفل بعمليات تحصيل القيم المقدمة من طرف العملاء و تطبيق أوامر التسديد.

✓ تحقيق مخطط جمع الموارد طبقا للتوجيهات و التنبؤات المحددة من طرف المديرية العامة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة -وكالة الوادي-

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لبنك البركة - وكالة الوادي -



المصدر: المصلحة الإدارية لبنك البركة الجزائري - وكالة الوادي -

المطلب الثالث: الهيئة التي تراقب شرعية معاملات بنك البركة ودورها.

الهيئة التي تراقب شرعية معاملات بنك البركة الجزائري هي الهيئة الشرعية للمؤسسات والبنوك الإسلامية مقرها البحرين، ويتمثل دورها في ما يلي:¹

- إصدار المعايير الشرعية تحسينها في أي تعامل جديد.
- إعطاء البنوك لآكتسائها الطابع الإسلامي في معاملاتها.
- تقوم بتكوين مدققين الشرعيين وتأهيلهم ومنحهم الاعتماد.

¹ مقابلة مع نائب مدير بنك البركة، مرجع سبق ذكره.

1 - أنواع الحسابات التي يستخدمها بنك البركة.

تعتمد البنوك الإسلامية نفس الحسابات التي تعتمدها البنوك التقليدية والتي تتمثل في ¹: حسابات لنظر(قصيرة الأجل) و حسابات لأجل (قصيرة الأجل).

أولاً: الحسابات لنظر

1. الحسابات الجارية.
2. الحسابات الشيك.
3. حسابات التوفير.

ثانياً: الحسابات لأجل

1. ودائع لأجل.
2. سندات الصندوق: وتنقسم إلى قسمين:
أ - معرفة وتكون باسم صاحبها.

ب - غير معرفة وتكون مسجلة بشخص مجهول الهوية للتهرب من الضرائب(وهي تشكل 70 من الإيداعات).

المطلب الرابع: خطوات عملية الإيجار لدى بنك البركة (وكالة الوادي)

- استقبال الملف من الزبون من طرف الوكالة ثم تقوم بإرساله إلى مديرية الإيجار من أجل إسداء الرأي في الملف و تحديد شروط البنك .
- في حالة الموافقة :

- تقوم مديرية الإيجار بإرسال الموافقة إلكترونياً إلى الوكالة .
- تقوم الوكالة باستقبال الضمانات من الزبون .
- يقوم الزبون بدفع تسبيق الكراء الأولي للوكالة .
- تقوم الوكالة بمنح الزبون أمر بشراء العتاد ممضي من طرف الوكالة و الزبون .
- يقوم المورد بإعداد العتاد و منحه فاتورة نهائية باسم البنك تثبت حكماً ملكية البنك للعتاد .
- تقوم الوكالة بإعداد عقد الإيجار و جداول استحقاق و الكمبيالات اللازمة للملف و تقوم بإصدار صك مصري مضمون الدفع للمورد .

¹ مقابلة مع نائب مدير بنك البركة، مرجع سبق ذكره.

● بعد استلام عتاده يقوم الزبون بمنح وصل استلام للبنك و يتعهد بتسديد إيجار العتاد للبنك حسب الاتفاق .

● بعد تسديد كل الأقساط يقوم البنك بالتنازل للزبون على العتاد .

- في حالة الرفض:

يتم إلغاء ملف الزبون من طرف البنك .¹

مثال توضيحي:

قبل أن نورد مثالا عن هذه الصفة نشير إلى أن العوامل التي تدخل عمليا في تحديد قيمة الدفعة الإيجارية:

1 - قيمة الأصل أي المبلغ الذي يدفعه المؤجر إلى المنتج عند الشراء .

2 - فترة الإيجار

3 - معدل الفائدة الذي يرغب المؤجر في الحصول عليه فمثلا إذا كانت لدينا أصل القرض 100.000 دج و يراد إيجارها لمدة 8 سنوات بمعدل 12% قيمة الدفعة = قيمة الأصل / معامل مجموع القيمة الحالية للدفعات $20130.284 = 100.000 / 4.9676348$ هذا و يلاحظ المتأمل في طبيعة هذه الصفة ، أنها تمويل متوسط أو طويل الأجل ذلك لأن قسط الإيجار يحوي جزءا من الثمن الأصل ، فكلما كان عدد الأقساط التي تسدد في نهاية كل فترة كبيرا كلما كان القسط صغيرا . كما يستحسن أن لا تكون الفترة طويلة الأجل لأن ثمن الأصل الذي يرغب المؤجر في إسترداده من خلال الدفعات قد يزداد بشكل كبير بعد هذه الفترة الطويلة بفعل التضخم و نرى الأجل المناسب لتطبيق هذه الصيغة هو الذي يتراوح بين 3 و 5 سنوات أي القرض المتوسط.²

¹ مرجع سابق، يوم الخميس 26 أبريل 2018، 15:45 .

² المدونة الإلكترونية السابقة.

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم الملامح الأساسية لبنك البركة الجزائري المتمثلة في نشأته والخدمات المصرفية كقبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية و الاعتمادات المستندية وتحويل الأموال الداخل والخارج وخدمات الاجتماعية المتمثلة في تسير الحساب الخاص بصندوق الزكاة وتقديم القرض الحسن .

كما قمنا بدراسة لبنك البركة (وكالة الوادي) متمثلة في دراسة حول صيغة الإجارة.

الملحق رقم 01 : يمثل كشف قيد عملية الاعتماد الايجاري المرتبط بالأموال المنقولة.

كشف قيد عملية الاعتماد الايجاري
المرتبط بالأموال المنقولة

البيانات	الرقم التسلسلي
إسم ولقب المؤجر: بنك البركة الجزائري وكالة الوادي 304	01
السكن: حي الأصنام الوادي الوظيفة: بنك	02
إسم ولقب المستفيد من القرض : السكن: حي الرمال-الوادي- ولاية الوادي الوظيفة: تجارة والتجهيز العام. تعيين المنقولات المؤجرة:	03
HILUX SIMPLE CABINE 4X2 D4D AC	04
المبلغ الإجمالي لسعر المنقولات المؤجرة: 1.766.667,00 دج	05
تاريخ عقد الاعتماد الإيجاري: 2013/07/04 رخصة التمويل رقم: 413	06
المبلغ الإجمالي للإيجارات: 1.600.707,89 دج مقدم الإيجار من طرف العميل: 529.667,00 دج المجموع: 2.130.374,89 دج	07
الاستحقاقات: 03 أشهر إعفاء + 48 شهر.....	08
مدة الإيجار: 48 شهرا.	09
اختيار السكن من المؤجر ضمن دائرة اختصاص محكمة وضعية مقر ميناء: الوادي	10

توقيع المؤجر: بنك البركة الجزائري وكالة الوادي 304 رقم وتاريخ التسجيل: 304...
توقيع مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري: 304...
توقيع مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري: 304...

توقيع مدير السجل التجاري

د. خ. خ. خ. خ.



توقيع مدير السجل التجاري

توقيع مدير السجل التجاري

الملحق رقم 02 : جدول الاستحقاق



Agence : 304
Code Agence : El-Oued
Adresse : Cité El-Asnam , El-Oued,
Tél : 021 64 36 65

Echéancier de remboursement
جدول الاستحقاق

Informations sur le client :

N° CIF :
Nom et prénom ou raison sociale :
Adresse : CITE RIMEL ELOUED ELOUED

Caractéristiques du financement :

N° de facilité : 413
Montant de la facilité : 1,766,667
Montant de l'utilisation : 1,766,667
Date de l'utilisation : 04/07/2013
N° de l'opération : 171
Nature du financement : Ijara véh Corp
Nombre de paiements : 50
Période de différé : 3 Mois
Périodicité de paiement : 1 Mois
Taux de TVA : 17 %

N° الرقم	Date d'échéance تاريخ الاستحقاق	Loyer (HT) الأجرة ح. الضريبة	Montant TVA مبلغ الضريبة	Loyer (TTC) الأجرة المستحقة	Loyers restants مبلغ الأجر المتبقية
1	04/07/2013	529,667.00	90,043.39	619,710.39	1,872,828.23
2	04/10/2013	37,110.00	6,308.70	43,418.70	1,829,409.53
3	04/11/2013	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,791,296.84
4	04/12/2013	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,753,184.15
5	04/01/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,715,071.46
6	04/02/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,676,958.77
7	04/03/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,638,846.07
8	04/04/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,600,733.38
9	04/05/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,562,620.69
10	04/06/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,524,508.00
11	04/07/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,486,395.31
12	04/08/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,448,282.62
13	04/09/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,410,169.92
14	04/10/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,372,057.23
15	04/11/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,333,944.54
16	04/12/2014	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,295,831.85
17	04/01/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,257,719.16
18	04/02/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,219,606.47
19	04/03/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,181,493.78
20	04/04/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,143,381.08
21	04/05/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,105,268.39
22	04/06/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,067,155.70
23	04/07/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	1,029,043.01
24	04/08/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	990,930.32
25	04/09/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	952,817.63
26	04/10/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	914,704.94
27	04/11/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	876,592.24
28	04/12/2015	32,574.95	5,537.74	38,112.69	838,479.55
29	04/01/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	800,366.86
30	04/02/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	762,254.17
31	04/03/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	724,141.48
32	04/04/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	686,028.79
33	04/05/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	647,916.09
34	04/06/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	609,803.40

الملحق رقم 03 : تابع جدول الاستحقاق.



Agence : 304
Code Agence : El-Oued
Adresse : Cité El-Asnam , El-Oued,
Tél : 021 64 36 65

Echéancier de remboursement
جدول الاستحقاق

Informations sur le client :

N° CIF : 259102
Nom et prénom ou raison sociale : MISTOUR KHEIREDDINE EL MASRY
Adresse : CITE RIMEL ELOUED ELOUED

Caractéristiques du financement :

N° de facilité : 413
Montant de la facilité : 1,766,667
Montant de l'utilisation : 1,766,667
Date de l'utilisation : 04/07/2013
N° de l'opération : 171
Nature du financement : Ijara véh Corp
Nombre de paiements : 50
Période de différé : 3 Mois
Périodicité de paiement : 1 Mois
Taux de TVA : 17 %

N° الرقم	Date d'échéance تاريخ الاستحقاق	Loyer (HT) الأجرة ح. الضريبة	Montant TVA مبلغ الضريبة	Loyer (TTC) الأجرة المستحقة	Loyers restants مبلغ الأجر المتبقية
35	04/07/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	571,690.71
36	04/08/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	533,578.02
37	04/09/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	495,465.33
38	04/10/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	457,352.64
39	04/11/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	419,239.95
40	04/12/2016	32,574.95	5,537.74	38,112.69	381,127.25
41	04/01/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	343,014.56
42	04/02/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	304,901.87
43	04/03/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	266,789.18
44	04/04/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	228,676.49
45	04/05/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	190,563.80
46	04/06/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	152,451.11
47	04/07/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	114,338.41
48	04/08/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	76,225.72
49	04/09/2017	32,574.95	5,537.74	38,112.69	38,113.03
50	04/10/2017	32,575.24	5,537.79	38,113.03	0.00
Total :		2,130,374.89	362,163.73	2,492,538.62	



Signature du client (précédé par la mention : Lu et approuvé)

مستور خير الدين
مستور خير الدين

ملحق رقم 04: عقد تمويل الاعتماد الاجباري على أصول منقولة



عقد تمويل بالاعتماد الاجباري على أصول منقولة
رقم: 1/1/2013

بين :

1- بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 10.000.000.000 دج خاضعة لأحكام القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26.08.2003 المتعلق بالنقد و القرض مقيدة في السجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم 00/ب / 0014294 ، الكائن مقره الاجتماعي بحي بوتلجة هويدف فيلا رقم 1 بن عكنون الجزائر، ينوب عنه في الإمضاء على هذا العقد السيد غندير عون الطاهر بصفته مدير وكالة الوادي 304 .

ويشار إليه فيما يلي البنك

2 - والسيد محمّد خير الدين بن أحمد المقيم بالمقيد بالسجل التجاري لولاية الوادي رقم 06 أ 72/1435 و الكائن مقره الاجتماعي حي الرمال-الوادي.

ويشار إليه فيما يلي العميل

تمهيد :

بالإشارة إلى:

- أحكام القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتزامه في التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
- الشروط المصرفية المعمول بها بينك البركة الجزائري .
- اتفاقية الحساب الجاري المبرمة بين بنك البركة الجزائري و العميل عند فتح الحساب و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

حيث أن العميل طلب من البنك شراء الأصول المنقولة الموصوفة في المادة 2 أدناه على أن يستأجرها من البنك على سبيل الاعتماد الاجباري بمفهوم الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 10/01/1996.

حيث أن البنك اشترى الأصول المنقولة بناء على طلب العميل ولغرض تأجيرها على سبيل الاعتماد الاجباري.

حيث أن الطرفين يمتنعان بالأهلية القانونية و الشرعية الخالية من أي عيب لإبرام هذا العقد.

حيث أن الطرفين راضيان ،

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى : الموضوع

بطلب من العميل يلتزم البنك بموجب هذا العقد بتأجير الأصول المنقولة المذكورة أدناه للعميل الذي قبل بذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا العقد على سبيل الاعتماد الاجباري على أصول منقولة .

المادة الثانية : تعيين الأصول المنقولة

الأصول المنقولة موضوع هذا العقد هي معينة في القائمة المرفقة بهذا العقد و التي تعد جزءا لا يتجزأ منه .

المادة الثالثة: مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء

حددت مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء بـ 48 شهر / سنة تبدأ من 01/01/2013 و تنتهي في 01/01/2047... كما هو منصوص عليه في جدول التسديد المرفق بهذا العقد و الذي يعد جزءا لا يتجزأ منه.

و تسرى ابتداء من هذا التاريخ كافة حقوق وواجبات البنك و العميل المترتبة بموجب هذا العقد و تصبح نافذة قانونا.

الملحق رقم 05 : تابع لعقد الاعتماد.



المادة الرابعة : تسليم الأصول المنقولة

يوكل البنك العميل الذي قبل بذلك تسليم الأصول المنقولة نيابة عنه طبقاً للشروط المنصوص عليها في عقد الشراء المبرم بين البنك والبايع الأول وذلك على نفقة العميل وحده حيث لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن تأخر في التسليم لكل أو جزء من الأصول المنقولة بالنسبة للمواعيد المتفق عليها مع البايع الأول.

يلتزم العميل بإرسال نسخة من محضر تسليم الأصول المنقولة الممضي مع البايع الأول إلى البنك.

يلتزم العميل بعدم العدول عن استئجار الأصول المنقولة من البنك لأي سبب كان و كل عدول عن الاستئجار من قبل العميل يمكن أن يؤدي إلى تطبيق المادة 19 أدناه إذا رأى البنك ذلك.

يصرح العميل أنه هو الذي قام باختيار الأصول المنقولة وأنه يصرح بعدم إحام مسؤولية البنك بأية حال من الأحوال بخصوص مطابقة الأصول المنقولة للمواصفات أو صلاحيتها للاستعمال وبصفة عامة كل نزاع قد ينشأ بخصوص الأصول المنقولة مع البايع الأول أو مع أي جهة كانت.

المادة الخامسة: المطابقة

في حالة ما إذا ظهر من تفتيش العميل لبعض أو كل الأصول المنقولة عدم مطابقة هذه الأخيرة للخصائص المتفق عليها مع البايع الأول ، يجب عليه أن يخبر بذلك البنك وذلك بإرسال نسخة من الإشعار المكتوب الموجه إلى البايع الأول بحالات عدم المطابقة المكتشفة.

المادة السادسة: التهيئة

يتحمل العميل كل مصاريف تهيئة الأصول المنقولة للاستعمال الذي أعدت له.

المادة السابعة: الملكية

تبقى ملكية الأصول المنقولة للبنك كاملة خلال مدة هذا العقد إلى غاية تسديد العميل لكل أقساط الإيجار المنصوص عليها في جدول التسديد الملحق بهذا العقد وحصول العميل من البنك على إبراء بذلك.

المادة الثامنة: واجبات العميل

خلال كل مدة هذا العقد، يلتزم العميل بالمحافظة و صيانة الأصول المنقولة طبقاً لأحكام القوانين و الأعراف و التنظيمات المعمول بها حالياً و مستقبلاً وفقاً للمتطلبات المهنية و الاحترافية .

كما يلتزم العميل خلال مدة سريان هذا العقد باستعمال الأصول المنقولة طبقاً للغاية التي أستاذت من أجلها و الحفاظ عليها بحرص الرجل المحترف.

ويلتزم على وجه الخصوص بأجراء الإصلاحات التي يتبين أنها ضرورية أثناء تنفيذ هذا العقد، حتى و لو تعلق الأمر بأضرار ناجمة عن حادث ما مع احترام المقاييس والنظم المعمول بها وكذا إخضاع الأصول المنقولة للمراقبة القانونية أو التنظيمية.

المادة التاسعة : الأخطار والحوادث

يقر العميل بصريح العبارة انه يتحمل و على نفقاته الخاصة كل الأخطار التي قد تتعرض لها الأصول المنقولة. في حالة حدوث حادث ما يتحمل العميل وحده تكلفة أي إصلاح كان و يتخلى عن أي رجوع على البنك.

الملحق رقم 06: تابع لعقد الاعتماد



المادة العاشرة: التأمين على الأخطار

1- يلتزم العميل بتأمين الأصول المنقولة ضد كافة الأخطار مع الإجابة لفائدة البنك و تجديد التأمين على نفقته الخاصة طيلة مدة الإيجار.

وفي هذا الإطار يجب أن :

- تنص عقود التأمين أو ملحقاتها على التزام المؤمنين على أن يدفعوا للبنك أي تعويض ناجم عن حادث سبب خسارة لكل الأصول المنقولة أو جزء منها و تحميل العميل وحده لمبلغ أي إبراء.
- غير أنه في حالة ما إذا كانت الأضرار بسيطة الأهمية وبعد معاينة الخبير التابع للمؤمن و الذي يقر بإمكانية إصلاح الضرر ، فعلى العميل أن يعيد تهيئة الأصول المنقولة للاستعمال على نفقته الخاصة . و من جهته يقوم البنك بإعادة دفع كل تعويض قبضه من المؤمن بهذا الخصوص إلى العميل بعد استظهار بيان بالإصلاح الذي تم في حدود ما تحمله العميل من نفقات في هذا الشأن .
- يعفى البنك من أي رجوع يتقدم به المؤمنون .
- ينص عقد التأمين أنه في حالة ما إذا بادر المؤمنون أو أحد منهم بإبطال أو إلغاء هذه التأمينات أو بعض منها، أو بتعديل الضمانات بكيفية قد تمس بمصالح البنك فإن البنك لا يواجه بهذا الإبطال أو الإلغاء أو التعديل إلا بعد مضي خمسة عشر (15) يوماً بعد إبلاغ البنك برسالة مضممة مرفقة ببيان استلام من طرف المؤمن أو المؤمن المعنيين و يلتزم العميل باكتتاب تأمين جديد أو إضافي يغطي كافة المخاطر الناتجة عن الإبطال أو الإلغاء أو التعديل المذكور على نفقته الخاصة.
- ينص عقد التأمين على أنه لا يمكن إجراء أي إبطال أو إلغاء أو تعديل قد يضر بمصالح البنك بطلب من العميل قبل الحصول على إذن كتابي مسبق من البنك و ذلك ما دام العميل مرتبط بالتزامات اتجاه البنك.

- 2- يجب على العميل أن يوجه إلى البنك شهادات يسلمها المؤمنون تؤكد للبنك على أن التأمينات المنصوص عليها بالألفاظ الواردة في هذه الفقرة قد تم اكتتابها من قبل العميل و ذلك خلال الثمانية أيام التي تلي تاريخ تسلم العميل للمنقول أو جزء منه.
- 3- يلتزم العميل بتنفيذ كل التعهدات المنصوص عليها في هذه المادة التي تستوجبها التأمينات على نفقته الخاصة لا سيما فيما يتعلق بالدفع المنتظم لأقساط التأمين و أن يقدم كل المستندات للبنك متى طلب منه ذلك.
- 4- في حالة عدم تنفيذ العميل لالتزاماته و التأمينات المنصوص عليها في هذه المادة يمكن للبنك وفق ما يراه ، أن يفسخ العقد في إطار الشروط المنصوص عليها في المادة 17 الآتي ذكرها أو تأمين الأصول المنقولة بنفسه على حساب العميل ونفقته.

المادة الحادية عشر: إخطار البنك بالحوادث

يجب على العميل أن يعلم البنك على جناح السرعة بأي حادث خطير قد يطرأ على الأصول المنقولة أو جزء منها مع الإشارة إلى تاريخ، مكان وظروف الحادث و كذا طبيعة الأضرار التي تعرضت لها الأصول المنقولة أو الجزء المتضرر منها و حجم هذه الأضرار.

المادة الثانية عشر: مسؤولية العميل المدنية وغيرها

يتحمل العميل وحده مسؤولية الأضرار الجسدية أو المادية التي يتعرض لها الغير بسبب الأصول المنقولة أو جزء منها و يضمن البنك من أي رجوع للغير عليه.

يلتزم العميل بتأمين مسؤوليته المدنية على نفقته الخاصة في حالة الأضرار الجسدية أو المادية التي قد تسببها الأصول المنقولة أو جزء منها لمستخدميه أو للغير و لو كان الضرر ناجماً عن خطأ في التركيب أو حادث عرضي أو قوة قاهرة. كما يلتزم العميل بأن يبين في تأمينه أو تأميناته المكتتبه لغرض ضمان مسؤوليته المدنية أن المؤمن يتخلون عن أي رجوع على البنك.

يلتزم العميل بالإبقاء على التأمينات الواردة في هذه المادة سارية المفعول و بأن تنفذ بحرص و على نفقاته الخاصة كل الالتزامات التي تنبثق عن هذه التأمينات أثناء مدة سريان هذا العقد و خاصة فيما يتعلق بالدفع المنتظم لأقساط التأمين، و عليه أن يقدم كل المستندات عند أول طلب من البنك.

الملحق رقم 07: تابع لعقد الاعتماد



كما يجب أن تنص التأمينات المنصوص عليها في هذه الفقرة على مسؤولية المؤمنين في إعلام البنك في حالة ما إذا توقف العميل عن دفع أقساط التأمين أو في حال فسخ هذه التأمينات.

إذا ما لم ينفذ العميل أحد الالتزامات الخاصة بالتأمينات المنصوص عليها في هذه الفقرة يمكن للبنك وفق ما يراه أن يفسخ عقد الاعتماد الإيجاري حسب الشروط المتضمنة في المادة 19 التي ذكرها أو يكتب بمبادرته الشخصية التأمينات التي لم يكتبها العميل على نفقة هذا الأخير.

المادة الثالثة عشر: إحالة الحقوق إلى الغير

يمكن للبنك أثناء سريان هذا العقد أن يقوم بإحالة حقوقه المترتبة عن هذا العقد إلى الغير. في هذه الحالة على هذا الغير المحال إليه أن يلتزم بمواصلة تنفيذ هذا العقد بنفس الشروط المنصوص عليها فيه. لا يسمح للعميل أن يتصرف في الأصول المنقولة ببيع أو رهن أو إيجار من الباطن أو غير ذلك ولا أن يقوم بتحويل العقد إلى شخص ثالث دون موافقة مكتوبة من البنك.

زيادة على ذلك في حالة تدخل شخص ثالث دائن للبنك أو دائن للعميل بدعوى مطالبة على كل الأصول المنقولة أو جزء منها عن طريق المعارضة أو الحجز، يجب على العميل أن يحتج ضد هذه الادعاءات وأن يبلغ البنك حالا حتى يحافظ على مصالحه. وإذا تم الحجز رغم ذلك، يجب على العميل أن يدفع في الأجل المحددة الإجراءات المستحقة الباقية. و عليه أن يتحمل كل النفقات والتكاليف المستحقة بصدد إجراء "رفع اليد" و يكون مسؤولا عن أي ضرر ناتج عن خطأ أو تأخير في إعلام البنك. ولا يمكن تجنب هذا الالتزام بالدفع إلا في الحالة الاستثنائية التي يتبين بموجبها أن الشخص الثالث يتدخل بوصفه دائن للبنك.

المادة الرابعة عشر: بدل الإيجار وما يلحق من رسوم وضرائب وغيرها

حدد المبلغ الإجمالي الإيجار بـ 1.600.000 دج خارج الضرائب والرسوم يسدد على أقساط حسب جدول التسديد المرفق بهذا العقد والذي يعد جزء لا يتجزأ منه، كما يلتزم العميل بدفع الإجراءات المستحقة عند حلول أجل استحقاقها وفقا لجدول التسديد وفي موطن البنك الموضح في مقدمة هذا العقد.

وفي حالة تأخر العميل عن سداد أي قسط من الأقساط في أجله تحل باقي الأقساط وتصبح جميعها حالة الأداء.

كل رسم أو ضريبة أو أي حق آخر مستحق بالجزائر قد يتعلق بالإجراءات كما هي محددة أعلاه تقع على عاتق العميل وحده بما فيها الغرامات أو العقوبات المستحقة على الرسوم والضرائب أو الحقوق الأخرى المذكورة أعلاه. في حالة الدفع المسبق لأقساط الإيجار غير المستحقة بعد، وفي حالة موافقة البنك على ذلك، يتم مراجعة المبلغ الإجمالي للإيجار تبعا لذلك.

كما يمكن مراجعة مبلغ الإيجار وفق تغير الشروط المصرفية المعمول بها لدى بنك البركة الجزائري، و للعميل الحق في هذه الحالة التسديد المسبق للإجراءات المتبقية على عاتقه.

كل أقساط الإيجار المدفوعة من قبل العميل بما فيها الدفعة المسبقة تعتبر ملكا للبنك ولا يحق للعميل المطالبة بها حتى في حالة فسخ عقد الإيجار في الحالات المنصوص عليها في المادة 19 أدناه.

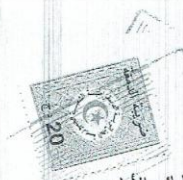
يسمح العميل للبنك صراحة بأن يخصم من أي حساب مفتوح باسمه المبالغ المستحقة بموجب هذا العقد.

كما يلتزم العميل باكتتاب سندات أو صفائح لأمر البنك بقيمة الإجراءات المستحقة.

المادة الخامسة عشر: تحديد أقساط الإيجار

تم احتساب و تقدير أقساط الإيجار وفقا للمعطيات التي قدمها العميل حول ثمن و شروط بيع الأصول المنقولة و آجال التسليم و تاريخ دفع التسبيقة وكذا، عند الاقتضاء، سعر صرف عملة الدفع عند تسديد كل قسط.

الملحق رقم 08: تابع لعقد الاعتماد



في حالة تعديل أحد هذه العناصر، يتم تسوية أقساط الإيجار بالزيادة أو النقصان، وفقا للمبلغ النهائي المدفوع إلى البائع الأول و كذا الضرائب ، العمولات و الإتاوات و غرامات التأخير و أرباح أو خسائر الصرف والمصاريف الأخرى التي يكون قد أنفقها البنك من جراء هذا التعديل خاصة إذا تعلق الأمر بتأخر في التسليم.

المادة السادسة عشر: الخيار النهائي

تنتقل ملكية الأصول المنقولة للعميل عند انتهاء العقد الحالي بشرط رفع المستأجر لخيار الشراء بموجب رسالة مضمنة مع الإشعار بالاستلام موجهة للمؤجر في أجل أقصاه 15 يوما قبل انتهاء مدة الإيجار المنصوص عليها في المادة 3 المذكورة أعلاه ، بشرط تنفيذ العميل كل الالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد و خصوصا دفع الأقساط المذكورة في المادة 14 منه، المبينة في جدول التسديد الملحق بهذا العقد و المصاريف والحقوق الضريبية و التكاليف الأخرى المحتملة.

المادة السابعة عشر: فسخ العقد

يتم فسخ هذا العقد و يحق للبنك حينئذ استرجاع الأصول المنقولة و التصرف فيها إما بالبيع أو الإيجار أو غير ذلك في الحالات الآتية :

- في حالة وقوع العميل في توقف عن الدفع وكذا حالة التسوية القضائية أو تصفية الممتلكات أو توقف النشاط .
- في حالة عدم دفع أي قسط إيجار أو عمولة أو مصاريف أو نفقات تابعة مستحقة للبنك أو ضرائب أو رسوم بموجب هذا العقد وذلك بعد 15 يوما بداية من تاريخ استحقاق الإيجار المذكور و العمولة و المصاريف أو النفقات التابعة و ذلك بعد إرسال إنذار بالفاكس و / أو رسالة مضمنة مع أشعار بالاستلام أو مبلغة عن طريق محضر قضائي .
- في حالة عدم احترام أحد الالتزامات الأخرى المكتتبه من قبل العميل مع / أو من قبل الضامن حسب نصوص هذا العقد أو الضمان إلا إذا تم تدارك ذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما منذ إرسال الرسالة مضمنة مع أشعار بالاستلام.
- في حالة وقوع حادث قد يمس بصلاحية الضمان الذي أصدره الضامن إلا إذا قدم للبنك بديلا عن هذا الضمان و الذي يكون مقبولا حسب تقدير البنك.
- في حالة عدم تمكن البنك لأي سبب ما من أخذ رهن عقاري من الدرجة الأولى على الممتلكات المخصصة من العميل كضمان لتسديد التمويل محل هذا العقد، أو سبق و أن خصصت هذه الممتلكات لفائدة بائع أو أي دائن آخر.
- في حالة البيع الودي أو القضائي للممتلكات المخصصة من طرف العميل كضمان ، و كذلك في حالة إيجارها أو تخصيصها كحصة في شركة تحت أي شكل كان دون إذن مسبق من البنك .
- في حالة تحويل العميل لكل أو جزء من عملياته المالية الناتجة عن النشاط ذي صلة باستغلال العتاد محل الاعتماد الإيجاري إلى مؤسسة مالية أخرى غير بنك البركة الجزائري.
- في حالة وفاة العميل ،تكون أقساط الإيجار، التكاليف و المصاريف و الضرائب و الرسوم غير قابلة للتجزئة مستحقة الدفع حالا، و يمكن مطالبة ورثة العميل بها ، غير أنه يمكن للورثة الاستفادة من هذا العقد بشرط أن يكونوا قادرين حسب تقدير البنك غير القابل للمراجعة أو المنازعة على احترام وأداء التزامات المدين المتوفى.
- في حالة فسخ عقد شراء الأصول المنقولة من البائع الأول لأي سبب من الأسباب و خاصة إذا تعلق الأمر بعطب أو عيوب خفية تضر بكامل الأصول المنقولة أو جزء منها.
- و بصفة عامة في كل الحالات الواردة في القانون.
- و يترتب على فسخ عقد الاعتماد الإيجاري ما يلي :
- * علاوة على أقساط الإيجار المستحقة و غير المدفوعة مع كل ملحقاتها فإن العميل يكون مدينا بمبلغ مالي معادل لمجموع أقساط الإيجار التي لم يحن وقت استحقاقها عند تاريخ فسخ العقد و كذا كل الحقوق و الضرائب و الرسوم المستحقة على العميل.

الملحق رقم 09: تابع لعقد الاعتماد



* لا يمكن للعميل أن يحتج بأي حال من الأحوال على قيمة ثمن البيع أو الإيجار الجديد قبل البنك و لا على المصاريف التي التزم بها هذا الأخير و تحملها بصدد البيع أو الإيجار.

* أي تأخير في دفع التعويضات أو جزئ منها المقررة في الفقرات السابقة ينجر عنها حصول البنك على غرامة التأخير تحتسب بداية من تاريخ استحقاق التعويضات وفق الشروط المصرفية السارية المفعول لدى البنك.

المادة الثامنة عشر : البيانات والضمانات

يلتزم العميل أن يقدم للبنك البيانات والضمانات التالية:

- إمضاء و تنفيذ هذا العقد و كل العقود الأخرى المتعلقة به تم ترخيصه من قبل الجهاز والمخول قانونا للعميل ولا تشكل بأي حال من الأحوال انتهاكا لبنود أي عقد آخر أبرمه أو يبرمه العميل.

- يسمح القانون الأساسي وأو الهيكل التنظيمي للعميل لممثله بإبرام هذا العقد .

- يلتزم العميل بصفة قطعية دون قيد أو شرط بالالتزامات المكتتبه أو التي سيتم اكتتابها بموجب هذا العقد و كل التصرفات المرتبطة به .

- لقد تم الحصول على كافة التراخيص الإدارية لإمضاء و تنفيذ هذا العقد لاسيما بالنظر إلى التشريع و التنظيم الساري المفعول. في حالة قيام البنك بإجراء قضائي بصدد نزاع متعلق بهذا العقد لا يمكن طلب أية حصانة قضائية أو تنفيذية لغرض الاعتراض على حجز الأموال سواء من قبل العميل أو باسمه .

- قد رخص للعميل بوصفه خاضعا لقانون الجمارك للقيام بكل الإجراءات القانونية التي تسمح بها. يلتزم العميل طيلة مدة هذا العقد ب :

- تنفيذ التزاماته التعاقدية و كل التصرفات المرتبطة بها في آجالها و لاسيما ؛

- الحصول على جميع التراخيص الضرورية لتنفيذ التزامات هذا العقد و العمل على بقاء سريانها.

- الامتناع عن تعديل أي عقد أو تصرف متعلق بهذا العقد بدون الموافقة المسبقة للبنك.

- احترام كافة الالتزامات المنصوص عليها في عقد شراء الأصول المنقولة من البائع الأول.

- إبرام عقد صيانة على الأصول المنقولة مع شركة صيانة مؤهلة و الإبقاء على سريانه.

- تبقي التصريحات و الضمانات المذكورة في هذه المادة سارية المفعول طيلة مدة هذا العقد .

المادة التاسعة عشر : حق الرجوع

يتحمل العميل على عاتقه تبعة كل رجوع ضد البائع الأول و كل نزاع مع هذا الأخير.

يخول البنك للعميل كل الحقوق و الرجوعات التي يحق له التمسك بها ضد البائع الأول على سبيل الضمان القانوني أو التعاقدية التي ترتبط عادة بملكية الأصول المنقولة .

المادة العشرون : سريان العقد

لا يبدأ سريان التزامات البنك و العميل المنصوص عليها في هذا العقد إلا بعد إتمام عملية شراء و استلام الأصول غير المنقولة المراد تأجيرها .

المادة الواحدة والعشرون : الإطار القانوني والشريعي

يخضع هذا العقد بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة إلى القانون الجزائري لاسيما أحكام الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري و المرسوم التنفيذي رقم 92/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن كفايات شهر عقد الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة.

الملحق رقم 11: كمبيالة

الرقم: 171	في 04/07/2013 الوادي
دج 2.130.374.89	الى غاية: 04/10/2017

أسدد بموجب هذا السند لأمر بنك البركة الجزائري مبلغ: مليونان و مئة و ثلاثون ألف و ثلاثمائة و أربعة و سبعون و 89/100 د.ج. فقط لاغير

المكتب: MESTOUR KHEREDDINE
ELMASSA ELZARCAATOUR

مكان التسديد(الموطن) : حي الأصنام الوادي
بنك البركة الجزائري
وكالة: الوادي
رقم الحساب: 006 0300 000 00269469 000

يدفع دون احتجاج و دون مصاريف



خاتمة

إلى هنا تكون قد أتينا على المرحلة الأخيرة من مراحل البحث ، والذي كان ثمرة عمل كلفنا الكثير من الجهد و أخذ منا وقتا ثميناً ، محاولين في هذه الدراسة سبر غور موضوع التمويل الإسلامي وصيغته بالدراسة والتحليل (دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري وكالة الوادي) وصيغة الإجارة كدراسة حالة باعتبارها الصيغة الأكثر تداولاً في بنك البركة.

وقد قادتنا هذه الدراسة في التوصل إلى بعض النتائج والتي من أهمها:

- ✓ اعتبار التمويل بالإجارة تمويلاً ذا مخاطر أقل بسبب بقاء ملكية الأصل للمؤسسة المؤجرة وهو ما ينفي الحاجة إلى ضمانات إضافية .
- ✓ يتسم التمويل بالإجارة بالمرونة بحيث يتم ربط دفعات الإيجار بتوقيت التدفقات النقدية التي يحققها استخدام الأصل.
- ✓ لقد أثبتت أهمية التمويل بالإجارة كأداة منافسة من أدوات التمويل الإسلامي ، حيث أصبح هذا النوع من التمويل من أكفئ نظم التمويل و أقدارها .
- ✓ هناك صيغ التمويل القائمة على الملكية (المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة).
- ✓ هناك صيغ التمويل القائمة على المديونية (المراجعة، الإجارة، التمويل بالسلم، الاستصناع).
- ✓ يقدم بنك البركة مجموعة من الخدمات المصرفية والاجتماعية لعملائه وزبائنه.
- ✓ تشكل الوكالة الهيكل القاعدي للاستغلال في عمليات بنوك الإيداع والإئتمان وتعتبر مركز للتكاليف و الإجراءات كما أنها تمثل في حد ذاتها محل تجاري وهي مجبرة على تطويره.

التوصيات و الاقتراحات :

- تنظيم ملتقيات و ندوات حول التمويل بالإجارة من طرف البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة أو من طرف الجامعات لتحسيس و تعريف العملاء و المتعاملين الاقتصاديين بهذه الصيغة التمويلية .
- يجب على البنوك الإسلامية التي تقدم صيغة التمويل بالإجارة و منها بنك البركة و المعتمدة في الجزائر أن تقوم بالدعاية و الإشهار في مختلف وسائل الإعلام حتى تكون أقرب إلى عملائها و هذا لا يكون إلا عن طريق سياسة تجارية و تسويقية محكمة

- عقد اتفاقية بين جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي مع مختلف البنوك بصفة عامة و بنك البركة بصفة خاصة و ذلك بغية تسهيل عملية البحث و الدراسة التطبيقية التي يقدمها الطلبة في بحوثهم .

التقييم الشخصي :

- المعرفة الشخصية :

- معرفة طريقة سريان العمل .
- أخذ فكرة جيدة عن أهم صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة و التمويل بالإجارة بصفة خاصة .
- التعرف على بعض الممارسات التي يتعامل بها بنك البركة -وكالة الوادي- مع الزبائن (فتح حسابات مجهولة) .

* نقاط القوة :

- كثرة العملاء مع بنك البركة باعتباره بنك إسلامي .
- العلاقة الجيدة بين مدير البنك و المرؤوسين .
- اللامركزية في اتخاذ القرار (التشاركية) .
- المرونة في أداء العمل و تنفيذ الأوامر .

* نقاط الضعف :

- صعوبة الحصول على المعلومة .
- أخذ العطل السنوية لأغلب موظفي البنك في وقت واحد .

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
16	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	01
23	الهيكل التنظيمي لبنك البركة - وكالة الوادي -	02

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحات
الإهداء	
تشكرات	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	VI
مقدمة عامة	f
الفصل الأول: التمويل الإسلامي وأهم صيغه.	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي	03
المطلب الأول : مفهوم التمويل الإسلامي	03
المطلب الثاني : خصائص التمويل الإسلامي	03
المطلب الثالث : أهمية التمويل الإسلامي	05
المبحث الثاني : صيغ التمويل الإسلامي	06
المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية	06
المطلب الثاني : صيغ التمويل لقائمة على المديونية	08
خلاصة الفصل	10
الفصل الثاني : بنك البركة الجزائري بين التنظيم و التطبيق	
تمهيد.	12
المبحث الأول: التعريف لبنك البركة الجزائري	13
المطلب الأول: نشأة بنك البركة	13
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية و الإجتماعية لبنك البركة الجزائري	14
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة	15

21	المطلب الرابع : علاقة بنك البركة بالبنوك الأخرى
22	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمعاملات بنك البركة - وكالة الوادي -
22	المطلب الأول: تقديم لبنك البركة الجزائري -وكالة الوادي-
23	المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبنك البركة (وكالة الوادي).
23	المطلب الثالث: الهيئة التي تراقب شرعية معاملات بنك البركة و دورها
24	المطلب الرابع: خطوات عملية الإيجار لدى بنك البركة - وكالة الوادي-
26	خلاصة الفصل .
27	الخاتمة العامة .
30	قائمة المراجع .
33	قائمة الملاحق